الجمهوريـــة التونسيـــــة

وزارة العـــــــدل

مركز الدراسات القانونية والقضائية

طلب العروض 01-2023 (للمرة الأولى)

(إجراءات مبسّطة)

طباعة دوريات قانونية

يعتزم مركز الدراسات القانونية والقضائية القيام بطلب عروض عدد 01-2023 للمرة الأولى يتعلق بطبع دوريات قانونية ويمكن للمزودين الراغبين في المشاركة تحميل كراس الشروط من موقع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS.

حدد آخر أجل لقبول العروض ليوم الثلاثاء 03 أكتوبر 2023 على الساعة العاشرة صباحا.

يجب إيداع العرض الفني والمالي الخاص بهذا الطلب 01-2023 المتعلق بطلب العروض هذا عبر منظومة تونابس TUNEPS ولا تقبل العروض المرسلة عبر البريد أو المودعة مباشرة بمكتب الضبط بمركز الدراسات القانونية والقضائية.

يجب على العرض أن يحتوي الوثائق التاليـة :

1-الضمان الوقتي وكذلك السجل التجاري، يتمّ تحميلهم على المنظومة TUNEPS، وترسل النسخ الأصلية مباشرة عبر البريد المضمون إلى مركز الدراسات القانونية والقضائية في ظرف مغلق يكتب عليه طلب عروض 01-2023 أو يودع مباشرة بمكتب الضبط على العنوان التالي 08 نهج المدينة المنورة البلفدير 1002 تونس.

2- تصريح على الشرف يقدمه العارضون يلتزمون بموجبه بعدم القيام مباشرة أو بواسطة الغير بتقديم وعود أو عطايا أو هدايا قصد التأثير في مختلف إجراءات إبرام الصفقة وفي مراحل إنجازها.

3- تصريح على الشرف يقدمه المشارك مفاده أنه لم يكون عونا عموميا لدى مركز الدراسات القانونية والقضائية أو أنه انقطع عن العمل بالمركز منذ ما يفوق (05) خنس سنوات على الأقل.

4- بطاقة ارشادات عامة.

5- العرض المالي يحتوي علـــى :

- وثيقة التعهد التي تمثل وثيقة الإلتزام مشتملة على البيانات ممضاة ومختومة.
- جدول الأسعار مشتملا على كل البيانات ممضى ومختوما.
- جدول التفصيل التقديري للأسعار ممضى ومختوما.

6- العرض الفني يحتوي علـــى :

- كراس الشروط الإدارية والفنية الخاصة مؤشرا عليه في جميع صفحاته وممضى ويحمل طابع العارض.
- قائمة في العقود والأذون التزود المماثلة .

المشاركون ملتزمون بعروضهم بعد تقديمها إلى مدة مائة وعشرون (120) يوما بداية من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض، هذا ويتمّ فتح العروض الفنية والمالية بجلسة علنية في نفس اليوم المحدد كتاريخ أقصى لقبول العروض وهو الموافق ليوم الثلاثاء 03 أكتوبر 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا بمقر مركز الدراسات القانونية والقضائية في عنوانه المذكور أعلاه.